مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (3) العدد (6) 2019
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (3) No. (6) 2019

دور الاستثمارات الصناعية في تعزيز نمو القطاع الصناعي في سورية

د. عصام اسماعيل*

حسين وقاف**

(تاريخ الإيداع 12 / 6 / 2019. قُبِل للنشر في 1 / 10 / 2019)

□ ملخّص □

يعدّ القطاع الصناعي أحد أهم القطاعات القائدة للنمو والتنمية الاقتصاديين في الدول المتقدمة منها والنامية، وانطلاقاً من دوره هذا فإن الدول كافةً تسعى لتعزيز دور هذا القطاع وإسهامه في الاقتصاد؛ وذلك من خلال تعزيز الاستثمار فيه. وفي سورية لطالما كان القطاع الصناعي يمثل القاعدة الإنتاجية الثابتة إلى جانب القطاع الزراعي، ولطالما كانت التوصيات الصادرة عن المؤتمرات والندوات الاقتصادية تنادي بضرورة تشجيع الاستثمار في هذا القطاع، ولكن يلاحظ فيما يخص هذه النقطة عدم وجود ترابط واضح بين الاستثمار في القطاع الصناعي وبين نمو هذا القطاع؛ فازدياد الاستثمارات قد لا يرافقه ارتفاع في نمو الناتج الصناعي وهو مايمثل مشكلة البحث، ومن هنا يدرس هذا البحث طبيعة العلاقة واتجاهها بين كل من الاستثمارات الصناعية والناتج الصناعي، باعتباره المعبر عن دور القطاع الصناعي في الاقتصاد، وقد تبين من خلال هذه الدراسة وجود علاقة طردية وقوية بين الاستثمار الصناعي والناتج الصناعي ولكنها اقتصرت على المدى القصير كما اتجهت العلاقة من الاستثمار باتجاه الناتج وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي، هذا وتناول البحث حالة الجمهورية العربية السورية خلال المدَّة (1980– 2011).

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، الاستثمار الصناعي، الناتج المحلي الصناعي.

*أستاذ دكتور–قسم الاقتصاد والتخطيط–كلية الاقتصاد–جامعة تشرين–اللاذقية–سورية.

**طالب دراسات عليا(دكتوراه)– قسم الاقتصاد والتخطيط–كلية الاقتصاد–جامعة تشرين–اللاذقية–سورية.

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (3) العدد (6) 2019
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (3) No. (6) 2019

The role of Industrial Investments in promoting growth of Industrial Sector in Syria

Dr. E.Ismael*
Hossain waqqaf**

(Received 12 / 6 / 2019 . Accepted 1 / 10 / 2019)

□ ABSTRACT □

The industrial sector is considered one of the most important sectors of economic growth and development in developed and developing countries. Based on this role, all countries seek to enhance the role of this sector and its contribution in the economy by enhancing investment in it. In Syria, the Industrial Sector has always been the fixed production base alongside the Agricultural Sector. The recommendations of the economic conferences and seminars have always advocated the need to encourage Investment in this sector. However, it is noted that there is no clear correlation between Investment in the Industrial Sector and the growth of this Sector, the increase in Investments may not be accompanied by a rise in the growth of Industrial Production which is the problem of research. Hence This research examines the nature and direction of relationship between Industrial Investments and Industrial Production as the expression of the role of the Industrial Sector in economy. The study showed a strong and direct relationship between Industrial Investment and Industrial Production, but it was limited in short term, the relationship also shifted from Investment to Production, which is consistent with Economic Logic. The study dealt with the situation of Syrian Arab Republic during the period 1980-2011.

Keywords: Investment, Industrial Investment, Industrial Domestic Production.

*Professor. Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.
**PHD student, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria

- **المقدمة:**

يعدّ الاستثمار أحد أهم مكونات الدخل القومي، كما يعد حجر الزاوية والأساس في تحقيق أي نمو اقتصادي، ويحظى الموضوع المتعلق بدور الاستثمارات في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي بأهمية بالغة على صعيد السياسات الاقتصادية كافة، ويكاد لا يخلو مؤتمر اقتصادي من توصية حول تعزيز وتفعيل الاستثمارات، ومن جانب آخر يعدّ القطاع الصناعي من القطاعات التقليدية والقائدة لعملية التنمية، حيث أسهم القطاع الصناعي على مر التاريخ في دفع عجلة التنمية الاقتصادية لكل الدول خاصةً المتقدمة منها، ولطالما أعتبر التصنيع أحد أهم ركائز التنمية الاقتصادية؛ ومن الجلي أن التغير الملحوظ في أسبقيات الدول والذي حصل بعد الثورة الصناعية عزز هذه الأفكار، كما أظهرت دراسة تجارب العديد من الدول التي حققت تقدماً في تنمية وتطوير القطاع الصناعي أن ذلك أفضى إلى إحداث نوع من التطور في هيكلها الاقتصادي والاستقرار في معدلات النمو، فأصبح الاهتمام بالقطاع الصناعي والصناعة بشكل عام من بديهيات السياسات الاقتصادية للدول، وأصبحت الدول تتسابق في تطويره وزيادة إسهامه في الناتج المحلي كدليل على تطورها الاقتصادي، لأن ذلك يعني مقدرة أكبر على تحقيق التنمية المستدامة، كما يعني المقدرة على استيعاب التقلبات الاقتصادية؛ مما يجعل الاقتصاد أقل هشاشة وأكثر متانة في مواجهة هذه التقلبات.

وفي سورية صدرت خلال المدَّة (1980– 2011) العديد من التشريعات الهادفة إلى تحسين المناخ الاستثماري عامةً والاستثمار الصناعي خاصةً، وذلك كسبيل لتحقيق التنمية المستدامة عن طريق تنمية أحد أهم قطاعات الاقتصاد التقليدية والقاطرة للنمو الاقتصادي، وهذه الدراسة تناقش واقع الاستثمار في القطاع الصناعي، كما تتطرق إلى الدور الذي يلعبه القطاع الصناعي في الاقتصاد وذلك من خلال تتبع تطور إسهام هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي باعتباره المعبر عن النمو الاقتصادي، وتبين طبيعة ودور الاستثمارات الصناعية في دعم نمو القطاع الصناعي.

- **مشكلة البحث:**

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم وجود ترابط واضح بين نمو الاستثمارات الصناعية ونمو القطاع الصناعي ممثلاً بنمو الناتج المحلي الصناعي، حيث يلاحظ أن نمو الاستثمارات الصناعية لبعض السنوات قابله تراجع في نمو الناتج المحلي الصناعي، وبالعكس يلاحظ أن تراجع نمو الاستثمارات الصناعية لسنوات أخرى رافقه نمو للناتج الصناعي، وهو مايدفعنا للتساؤل عن طبيعة واتجاه العلاقة بين الاستثمارات الصناعية والناتج المحلي الصناعي.

- **أهمية البحث وأهدافه:**

يحتل القطاع الصناعي في اقتصادنا الوطني أهمية كبيرة، ويعدّ من الركائز الأساسية لعملية التنمية، فهو يلعب دوراً مهماً في خلق فرص العمل ومصادر الدخل وتحقيق القيمة المضافة حيث شكل أكثر من 30% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2011 وسورية في أمس الحاجة إلى خلق فرص عمل وتنويع مصادر الدخل، وانطلاقاً من هذا الدور للقطاع الصناعي فإن هذا البحث يلقي الضوء على واقع هذا القطاع وواقع الاستثمارات فيه، وذلك بهدف تبيان طبيعة واتجاه العلاقة بين الاستثمارات الصناعية ونمو هذا القطاع وتوضيح متانة وقوة العلاقة بين هذه الاستثمارات وبين نمو هذا القطاع ممثلاً بنمو الناتج المحلي الصناعي.

- **فروض البحث:**

  - توجد علاقة طردية بين الاستثمار الصناعي والناتج المحلي الصناعي.

- توجد علاقة قصيرة المدى بين الاستثمار الصناعي والناتج المحلي الصناعي.
- تتجه هذه العلاقة من الاستثمار الصناعي باتجاه الناتج الصناعي، أي أن تغير الاستثمار الصناعي سبب لحدوث تغيرات مقابلة في الناتج الصناعي.

- **طرائق البحث ومواده:**

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي؛ بهدف الإحاطة بكافة الجوانب النظرية للظاهرة المدروسة، وتفسير التغيرات التي حصلت على متغيرات الدراسة، وتحليل العلاقة بين هذه المتغيرات والمتغير التابع، كما استُخدم برنامج Eviews 10 لإيجاد المعادلات الممثلة للعلاقة بين المتغيرات، وذلك بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء وغيرها من المؤسسات المحلية والدولية، ويتناول البحث حالة الجمهورية العربية السورية خلال المدَّة (1980-2011)، حيث إن البيانات المتعلقة بالمدَّة التي بعد عام 2011 اقتصرت على البيانات التقديرية ولم تصدر البيانات الفعلية حتى هذه اللحظة وذلك بحسب تقارير المكتب المركزي للإحصاء ومصرف سورية المركزي برغم صدور المجموعات الإحصائية حتى عام 2017.

- **أهم الدراسات السابقة:**

1. **دراسة (الصايغ،2014):** عنوان الدراسة: **دراسة تحليلية لواقع القطاع الصناعي السوري ومساهمته في الاقتصاد،** وبينت نتائج الدراسة انخفاض نسبة مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مقارنةً بالدول الأخرى، وانخفاض مساهمته في التصدير وتشغيل اليد العاملة، وعزت الدراسة السبب وراء ذلك إلى ضعف حجم الاستثمارات الصناعية وضعف التسويق للمنتجات الصناعية والمنافسة من المنتجات المستوردة.

2. **دراسة (بن يوب؛ عوار؛ خرافي،2019):** عنوان الدراسة: **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي بالجزائر،** هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في الجزائر وذلك باستخدام منهجية قياسية تعتمد اختبار التكامل المشترك لجوهانسون، حيث أشارت النتائج التي تم التوصل إليها إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي من جهة على نمو القطاع الصناعي في الجزائر من جهة أخرى وذلك على المدى الطويل.

3. **دراسة (Bakari & others,2017):** عنوان الدراسة: **أثر الاستثمار المحلي في قطاع الصناعة على النمو الاقتصادي في ظل الانفتاح الجزئي،** تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين الاستثمار الصناعي المحلي والنمو الاقتصادي في تونس وذلك باستخدام منهجية التكامل المشترك لجوهانسون وسببية جرينجر، وقد توصلت إلى وجود علاقة سلبية بين الاستثمار الصناعي والنمو على المدى الطويل، كما اتجهت العلاقة من النمو الاقتصادي نحو الاستثمار الصناعي في المدى القصير، وهذا يدل بحسب الدراسة على أن الاستثمار الصناعي ليس مصدراً للنمو الاقتصادي في تونس، وعللت الدراسة ذلك بسبب المشاكل الكثيرة التي تعاني منها الإستراتيجيات والخطط الاقتصادية.

4. **دراسة (Senibi & others,2017):** عنوان الدراسة: **الاستثمار الصناعي ونمو القطاع الصناعي في نيجيريا (تحليل باستخدام سببية جرينجر)،** من أهم ماتوصلت له الدراسة وجود علاقة طويلة المدى عكسية ولكن قوية بين الاستثمار الصناعي ونمو القطاع الصناعي، كما أن النمو في هذا

القطاع يعتمد على الاستثمار لفترات سابقة، وأشارت سببية جرينجر إلى وجود علاقة أحادية الاتجاه من الناتج الصناعي كممثل لنمو القطاع الصناعي باتجاه الاستثمار الصناعي.

المناقشة:

أولاً: مفهوم الاستثمار وأهميته:

يعد الاستثمار حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية باعتباره أحد أبرز مكونات الناتج المحلي ومن أهم العوامل المولدة للدخل القومي، وبصفته هذه فهو يشغل مكانة بارزة في النظرية الاقتصادية، كما يمكن وصفه بأنه قاطرة النمو الاقتصادي كونه يسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني من خلال إنشاء المشروعات الإنتاجية والخدمية في مختلف المجالات، ولقد تعددت التعريفات والمفاهيم التي تخص الاستثمار كظاهرة اقتصادية وذلك تبعاً لكيفية رؤية كل طرف للدور الذي يلعبه الاستثمار وللأهمية المتوخاة من هذا المحدد الاقتصادي، فقد عرفه الاقتصادي (Dieterlen,1901) بأنه قلب الحياة الاقتصادية ونظرية التنمية(نجاة؛ علي،2017)، أما الكينزيون فلقد عرفوه بأنه "ذلك الجزء من الطلب الكلي القادر على رفع مستوى الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي من خلال تأثيره في الطلب الفعال(رشيد؛ شكري،2017)، بينما يعرفه آخرون بأنه الطلب على أموال الإنتاج، وذلك لإبراز دوره وأهميته في العملية الإنتاجية والتنموية(الجندي،2010)، هذا التعدد الكبير في المفاهيم المتعلقة بالاستثمار يدل على أهمية هذا المتغير الاقتصادي، فالبعض ربطه بالإنتاج ومنهم من ربط بينه وبين الطلب، والجميع اعترف بدوره في الاقتصاد، وفي دراسة أجريت على 15 دولة للمدَّة من عام 1960-1991 تبين أن الدول ذات معدلات الاستثمار العالية ومنها اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة حققت أعلى معدلات نمو اقتصادي لتلك الفترة، وهذا يؤكد الارتباط الكبير والإيجابي بين الاستثمار والنمو الاقتصادي فلا نمو بدون استثمار(Hall,2017) ، كما تتوضح العلاقة بين الاستثمار والنمو الاقتصادي من خلال مايسمى بمضاعف الاستثمار والذي يعدّ بأن أي زيادة في الإنفاق الاستثماري سيكون لها تأثير إيجابي أكبر على الدخل الكلي والاقتصاد العام، وأول من أشار إلى هذا المفهوم كان الاقتصادي Clark عام 1917، فمثلاً إذا زاد الإنفاق الاستثماري 2000 وحدة وكانت الزيادة في الدخل نتيجة ذلك 6000 وحدة هذا يعني أن قيمة المضاعف هي (3x)، وكلما زادت قيمة المضاعف دل ذلك على الدور الكبير الذي يلعبه الاستثمار في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي(Rekhi).

وبشكل عام إذا أردنا أن نضع تعريفاً للاستثمار وذلك من وجهة نظر الباحث فإن التعريف الأشمل بحسب رأي الباحث هو تعريف الاستثمار بأنه **ذلك النشاط الاقتصادي الهادف إلى تحسين وزيادة المقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وتوفير المقومات اللازمة لتحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين**، وفيما يخص أهمية الاستثمار ودوره يمكن أن نذكر النقاط الآتية والتي تعبر باختصار عن الدور الذي يلعبه الاستثمار في الاقتصاد(كنجو؛ شموط،2008):

1- يساهم الاستثمار في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية وذلك لأن الاستثمار يمثل نوعاً من الإضافة إلى الموارد المتاحة أو تعظيم هذه الموارد أو تعظيم درجة المنفعة التي تنجم عن الموارد المتاحة.

2- يساهم الاستثمار في التطور التكنولوجي وذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، كما يساهم في مكافحة البطالة من خلال استخدام العديد من الأيدي العاملة.

3- يساهم الاستثمار في توفير القطع الأجنبي الذي كان سيتم إخراجه من البلاد فيما لو لم يتم إنتاج السلع والخدمات محلياً، وهذا يساهم في دعم ميزان المدفوعات، كما يساهم الاستثمار في تنفيذ

السياسة الاقتصادية للدولة من خلال التوجه إلى إنشاء المشروعات التي تحقق هذه السياسة، بالإضافة إلى دوره في توظيف أموال المدخرين مقابل عوائد لهم، ودوره في دعم المالية العامة للدولة من خلال الضرائب على هذه المشروعات.

وفي سورية لايخفى على أحد أن المرحلة الحالية (بعد عام 2011) تختلف كثيراً عن المراحل السابقة (1980-2011) وتتطلب القيام بالكثير من الجهود لمحاولة تجاوز هذه الأزمة للانطلاق لمرحلة إعادة الإعمار، ومناقشة وضع قانون جديد للاستثمار تأتي ضمن هذا الإطار، وبرغم الحرب التي تشن علينا حالياً إلا أن محاولة تطوير البيئة التشريعية للاستثمار وذلك من خلال إصدار قوانين وتشريعات بهدف تشجيع الاستثمار كانت مستمرة رغم هذه الظروف وإن لم تكن بالوتيرة السابقة سواء لناحية الكم أم لناحية الأثر لما قبل الأحداث فخلال فترة الحرب على سورية تعدّ القرارات الناظمة لترخيص مشاريع قطاع النقل، نظام منح الاستثمارات للشركات النفطية المعتمد في وزارة النفط، وخاصةً الاستثمار البحري من أهم المصادر في هذه المرحلة، أما في المراحل السابقة للأزمة فصدرت العديد من القوانين والتشريعات والتي هدفت لتشجيع الاستثمار عامةً ومن أهم هذه القوانين والتشريعات نذكر بإيجاز ما يأتي:

- المرسوم التشريعي رقم /81/ تاريخ 2010/9/30 المتضمن تأسيس شركة سورية مساهمة قابضة تملك أسهمها الدولة، تسمى شركة الاستثمارات السورية المساهمة القابضة (السورية للاستثمار).
- المرسوم التشريعي رقم /60/ لعام 2007 المتضمن إحداث سوق الأوراق المالية الحكومية.
- المرسوم التشريعي رقم /9/ لعام 2007 المتضمن إحداث هيئة الاستثمار السورية.
- المرسوم التشريعي رقم /8/ لعام 2007 لتشجيع الاستثمار.
- المرسوم التشريعي رقم /55/ لعام 2006 المتضمن إحداث سوق دمشق للأوراق المالية.
- المرسوم التشريعي رقم/57/ لعام 2004 الخاص بإحداث المدن الصناعية.
- المرسوم التشريعي رقم /40/ لعام 2003 الناظم للاستثمار في المناطق الحرة وتعديلاته.
- القانون رقم /28/ لعام 2001 الخاص بإحداث المصارف الخاصة.
- القانون رقم /10/ لعام 1991 الخاص بتشجيع الاستثمار (التقرير السنوي للاستثمار،2015).

ثانياً: خصائص القطاع الصناعي في سورية:

شهد قطاع الصناعة منذ عام 1970 تطورات مهمة على صعيد التوسع الأفقي والعمودي وعلى صعيد توسيع قاعدة المشاركة في التنمية، كما جرى القيام بالعديد من الخطوات التي هدفت للتشجيع على الاستثمار الصناعي، ولعل من أبرزها قانون الاستثمار رقم 10 الهادف إلى تشجيع المستثمرين المحليين والأجانب على الاستثمار في الاقتصاد السوري ولاسيما في القطاع الصناعي وغيرها من القرارات الكثيرة الهادفة إلى تحسين واقع الصناعة السورية، إلا أنه وبرغم ذلك فإن القطاع الصناعي في سورية عانى من العديد من المعوقات والتي أثرت سلباً على دوره في عملية التنمية، ويمكن تبيان الخصائص الآتية التي ميزت القطاع الصناعي في سورية وهي:

- ضعف البنية الهيكلية بسبب اعتماده على الصناعات التقليدية الخفيفة التي تقوم إما على موارد زراعية وتعدينية محلية ذات قيمة مضافة متدنية ومكون تكنولوجي بسيط، وإما صناعة تجميعية كإنتاج سلع استهلاكية غير معمرة أو معمرة تقوم على تجميع المكونات المستوردة، كما تسيطر الصناعات الغذائية والنسيجية على هيكل الناتج الصناعي، إذ يتراوح نصيبهما منه بين 51 و61%.

- انخفاض حجم الصادرات الصناعية، وبذلك ظل الميزان التجاري لهذا القطاع يشكو من عجز مزمن، إذ تغطي صادراته أقل من خمس وارداته، حيث مثل الطلب المحلي أساس ومحرك القطاع الصناعي.
- ضعف التمويل الصناعي وارتفاع تكاليفه وصعوبة شروطه ما يضطر الصناعيين إلى الاعتماد على مواردهم الذاتية في إقامة وتشغيل منشآتهم الصناعية، أو الحصول على تلك الموارد بشروط قاسية ومعدلات فائدة مرتفعة وهو ما يزيد من أعباء وكلفة بدء واستمرار العمل الصناعي. وبرغم إعلان المصارف العامة والخاصة عن وجود إيداعات كبيرة لديها بحاجة إلى استثمار، إلا أن هذه الإيداعات لا تتوجه إلى التمويل الصناعي بل إلى العقارات والسيارات والتجارة، وهذا الأمر يبدو واضحاً من خلال نسبة القروض والسلف المقدمة للقطاع الصناعي والتي لم تتجاوز ال 10% من إجمالي القروض والسلف المقدمة لمختلف القطاعات الاقتصادية منذ عام 1986 وحتى الآن وذلك بحسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء.
- ضعف مناخ الاستثمار عموماً وبيئة الاستثمار الصناعي خاصةً، حيث تركزت الاستثمارات في القطاعات الخدمية (السياحة والمال والتأمين والعقارات والتجارة) بينما لم تتجاوز الاستثمارات الصناعية بحسب تقرير لهيئة تخطيط الدولة نسبة 13%من مجمل الاستثمارات الخاصة والأجنبية (اللحام؛ أبودان، 2015).

ويمكن الوقوف بشكل أوضح على خصائص القطاع الصناعي في سورية من خلال استعراض بعض المؤشرات المتعلقة بهذا القطاع ومنها إسهام هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وإسهامه في تشغيل اليد العاملة:

2-1: إسهام القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي:

يوضح الشكل رقم (1) تطور إسهام القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للمدَّة (1980-2011):

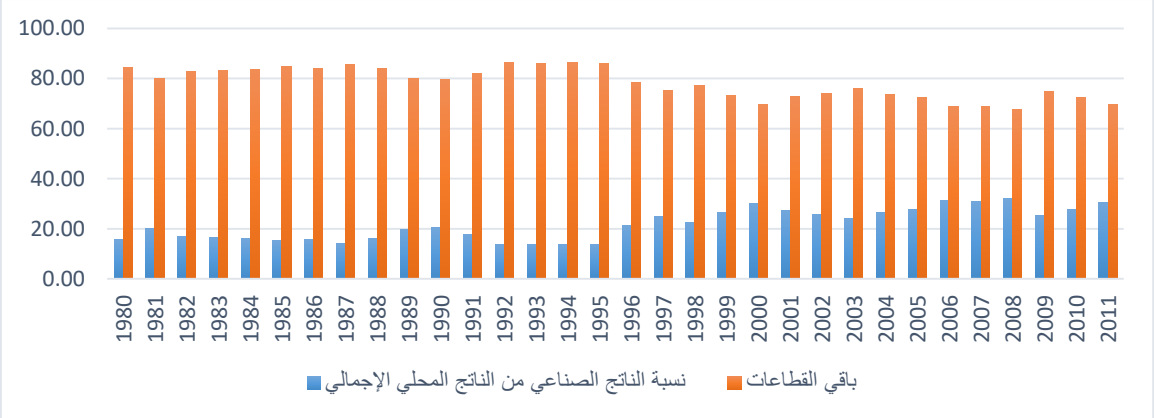

(شكل رقم (1): شكل يبين مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي).

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة.

يلاحظ من خلال الشكل السابق تطور إسهام القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ليسجل عام 2000 ما نسبته 30.12% من الناتج المحلي الإجمالي بعد ان كان 17.86% لعام 1991، ولكنه سجل تراجعاً بعد عام 2000 وخاصة عام 2003 مع نسبة 24.18% وعام 2009 ليشكل نسبة 25.2%؛ وقد يعود ذلك إلى الظروف المحيطة مثل حرب العراق والأزمة المالية العالمية والتي أثرت على واقع الاستثمار بشكل عام، وبرغم التحسن في نسبة

الناتج الصناعي مقارنةً بما قبل عام 2000 ولكنها ماتزال نسبة ضعيفة مقارنةً بالدول الأخرى وخاصةً النامية ومنها الجزائر والتي تجاوزت فيها مساهمة الصناعة في تشكيل الناتج لعام 2000 ال 40% (World Bank,2016).

2-2: إسهام القطاع الصناعي في تشغيل اليد العاملة:

يساهم القطاع الصناعي في توفير فرص العمل وتشغيل اليد العاملة ويمكن توضيح دور القطاع الصناعي في هذا المجال من خلال استعراض نسبة عدد المشتغلين في هذا القطاع من مجموع المشتغلين كما يبين الشكل رقم (2) الآتي:

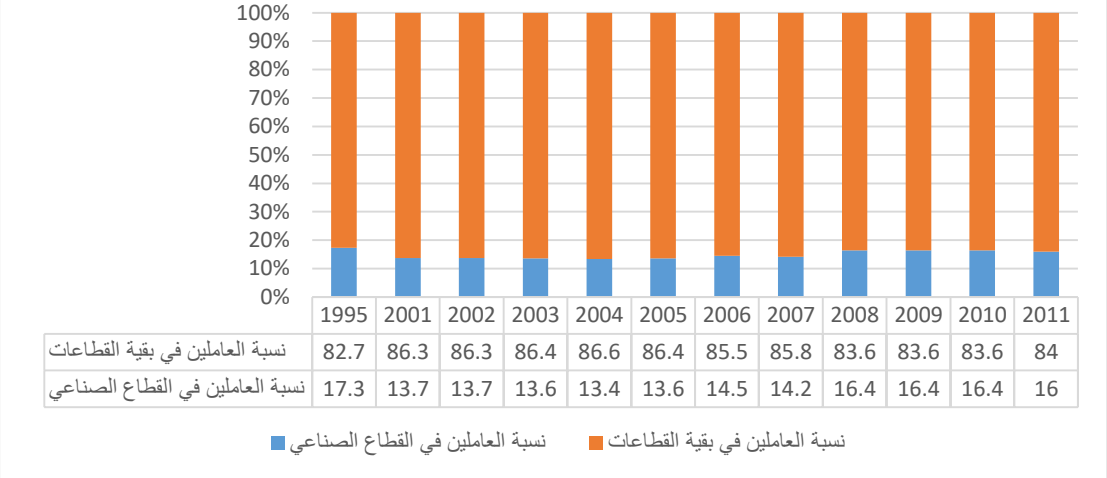

	1995	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نسبة العاملين في بقية القطاعات	82.7	86.3	86.3	86.4	86.6	86.4	85.5	85.8	83.6	83.6	83.6	84
نسبة العاملين في القطاع الصناعي	17.3	13.7	13.7	13.6	13.4	13.6	14.5	14.2	16.4	16.4	16.4	16

(شكل رقم (2): شكل يبين نسبة العاملين في القطاع الصناعي بالنسبة إلى إجمالي العاملين)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة.

يلاحظ من خلال الشكل رقم (2) أن القطاع الصناعي يساهم بتشغيل ما نسبته بين (13- 17.3%) من اليد العاملة وهذه النسبة تعدّ جيدة، حيث يعدّ القطاع الصناعي ثالث أكبر مستخدم لليد العاملة بعد القطاع الزراعي وقطاع الخدمات والذي يعد المشغل الأكبر لليد العاملة؛ دون أن ننكر أنه في بعض السنوات احتل قطاع البناء والتشييد المرتبة الثالثة بينما تراجع القطاع الصناعي للمرتبة الرابعة مثل عام 2004 مثلاً؛ وذلك بحسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء، ولكن في عامي 2008 و2009 أصبح القطاع الصناعي في المرتبة الثانية نتيجة تراجع عدد المشتغلين في الزراعة لصالح قطاع الخدمات وقطاع البناء والتشييد وقطاع الفنادق والمطاعم؛ وهذا بحسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء أيضاً، وكل هذا يؤكد على أهمية الدور الذي يلعبه القطاع الصناعي في مجال توفير فرص العمل وتشغيل اليد العاملة.

ثالثاً: دراسة العلاقة بين الاستثمار الصناعي والناتج الصناعي:

لاحظنا من خلال ما سبق الدور الذي يلعبه القطاع الصناعي سواء لناحية عدد المشتغلين أو لناحية دوره في الاقتصاد وتكوين الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الدور لم يكن ليتم لولا وجود الاستثمارات ومن هنا نجد من الضروري دراسة العلاقة بين الاستثمارات الصناعية ودورها في تعزيز دور القطاع الصناعي من خلال تفعيل نمو الناتج المحلي الصناعي وقبل أن نقوم بدراسة هذه العلاقة قياسياً لابد من استعراض التطورات التي حصلت على كل من الاستثمارات الصناعية والناتج المحلي الصناعي وذلك خلال مدّة الدراسة كما يبين الجدول رقم (1-3):

(جدول رقم (1-3): جدول يبين تطور كل من الاستثمار الصناعي والناتج المحلي الصناعي للمدّة (1980- 2011) الأرقام مليون ل.س):

العام	الاستثمار الصناعي	معدل نمو الاستثمار الصناعي%	الناتج المحلي الصناعي	معدل نمو الناتج الصناعي%
1980	3573	-	8040	-
1981	4350	21.75	13187	64.02
1982	4743	9.03	11767	-10.77
1983	4573	-3.58	12221	3.86
1984	3220	-29.59	12275	0.44
1985	3732	15.90	12812	4.37
1986	3374	-9.59	15936	24.38
1987	4550	34.85	18211	14.28
1988	7096	55.96	29963	64.53
1989	6882	-3.02	41528	38.60
1990	8643	25.59	54674	31.66
1991	10632	23.01	55659	1.80
1992	16535	55.52	50857	-8.63
1993	22802	37.90	57234	12.54
1994	47072	106.44	68836	20.27
1995	42616	-9.47	78864	14.57
1996	48563	13.95	149032	88.97
1997	50227	3.43	184938	24.09
1998	50964	1.47	179687	-2.84
1999	46968	-7.84	217922	21.28
2000	45918	-2.24	272514	25.05

2001	57687	25.63	264569	-2.92
2002	58548	1.49	265108	0.20
2003	75717	29.32	259742	-2.02
2004	74553	-1.54	335009	28.98
2005	89487	20.03	418886	25.04
2006	84050	-6.08	538164	28.47
2007	95227	13.30	628143	16.72
2008	90843	-4.60	787430	25.36
2009	105707	16.36	635310	-19.32
2010	126714	19.87	785028	23.57
2011	136668	7.86	958602	22.11

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة.

يلاحظ من خلال الجدول السابق رقم (1-3) الآتي:

- يلاحظ أن الاستثمار الصناعي قد سجل معدل نمو وسطي خلال الثمانينات من القرن الماضي بلغت 10.2% ليرتفع معدل نمو الاستثمارات الصناعية ليسجل خلال التسعينات معدل نمو وسطي بلغ 22.5%، وسجلت السنوات من 1990 وحتى 1994 معدلات نمو ممتازة مقارنةً ببقية المدَّة، ويمكن تبرير ذلك بصدور القانون رقم 10 للاستثمار وما قدمه من تسهيلات وميزات للمستثمرين أحدثت نوعاً من النبضة الموجبة في مجال الاستثمار، لتعود معدلات النمو لتسجل قيماً متواضعة، بل وحتى سالبة أحياناً للنصف الثاني من التسعينات، وهذا التراجع في معدلات النمو سببه حالة الركود التي عاشها الاقتصاد خلال النصف الثاني من التسعينات.

- بعد عام 2000 سجل الاستثمار الصناعي معدل نمو وسطي للمدَّة حتى 2011 بلغ 13.29% وهي تعدّ معدلات متواضعة، وذلك برغم كثرة القوانين الخاصة بالاستثمار والتي صدرت بعد عام 2000؛ ولكن كثرة المتغيرات الإقليمية والدولية ومنها حرب العراق (2003) ولبنان (2006) والأزمة المالية العالمية (2007-2008) قد تبرر هذه المعدلات المتواضعة.

- بالنسبة إلى الناتج المحلي الصناعي يلاحظ أنه سجل معدل نمو وسطي خلال الثمانينات بلغ 19.93%، ولكنه انخفض خلال التسعينات ليسجل 19.12%، وذلك برغم الارتفاع في نمو الاستثمار الصناعي لتلك الفترة، واستمر هذا الانخفاض خلال المدَّة بعد عام 2000 حيث سجل معدل نمو وسطي للمدَّة (2000-2011) بلغت 13.29%، وهذا الأمر يوضح حقيقة مشكلة البحث حول طبيعة وقوة العلاقة بين الاستثمارات الصناعية والناتج الصناعي.

– بالنسبة إلى العلاقة بين الاستثمارات الصناعية والناتج الصناعي يلاحظ وجود نوع من التوافق بين نمو الاستثمارات الصناعية ونمو الناتج الصناعي بالنسبة إلى بعض السنوات فنمو الاستثمار يعني نمو الناتج ولكن بالمقابل يلاحظ أن هناك بعض السنوات التي شهدت نمواً استثمارياً ولكن قابلها تراجع في معدل النمو أو نمو سالب للناتج مثل عام 1992 حيث نمت الاستثمارات الصناعية بمعدل 55% عن عام 1991، ولكن الناتج سجل معدل نمو سالب بلغ –8.63% عن عام 1991، وكما ذكرنا فإن هذا الأمر يلاحظ بالنسبة إلى العديد من السنوات، كذلك يلاحظ أن التوافق وإن وجد بين الاستثمار الصناعي ونمو الناتج الصناعي فإنه لا يدوم فترة طويلة بل لسنة أو سنتين على الأكثر، وهنا فإن الدراسة القياسية تساعد على فهم أكبر لطبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين.

ولدراسة العلاقة بين متغير الاستثمار الصناعي (II) (متغير مستقل) ومتغير الناتج المحلي الصناعي (IDP) (متغير تابع) بشكل قياسي نقوم بإدخال قيم هذين المتغيرين إلى برنامج Eviews وذلك بعد تثبيت الأرقام باستخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك لعام 2005.

وبدايةً نقوم بإجراء اختبار جذر الوحدة للتأكد من استقرارية السلاسل.

1– اختبار جذر الوحدة:

يعدّ تحليل السلاسل الزمنية مهماً من أجل التأكد من استقرار هذه السلاسل ودرجة تكاملها، فقد أوضحت الدراسات أن كثيراً من السلاسل الزمنية تتسم بعدم الاستقرار لاحتوائها على جذر الوحدة، ويعني وجود جذر الوحدة في أية سلسلة زمنية أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن، ويؤدي افتراض استقرار السلاسل الزمنية التي تحتوي فعلاً جذر وحدة في النماذج القياسية إلى وجود ارتباط زائف بينها ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي (المصبح،2006)، ويعد اختبار ديكي – فولر الموسع Fuller–Dickey Augmented (ADF) من أشهر الاختبارات المستخدمة لاختبار استقرار السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكاملها.

حيث إن **الفرض الصفري** يقول إن السلسلة تتضمن جذر وحدة وغير مستقرة، مقابل **الفرض البديل:** إن السلسلة لاتتضمن جذر وحدة ومستقرة.

ويبين الجدول (2–3) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج، وذلك عند مستوى دلالة 5%:

(جدول (2–3) جدول يبين نتائج اختبار ADF عند المستوى الأصلي):

المتغير	اختبار ديكي – فولر الموسع(ADF)		
	بدون ثابت	مع ثابت	مع ثابت واتجاه زمني
II	0.8159	0.8875	0.0590
IDP	0.9930	0.9955	0.8656

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (2–3) عدم اسقرارية السلاسل عند المستوى الأصلي فقيم prob لجميع المتغيرات أكبر من مستوى الدلالة ولذلك نقبل الفرض الصفري أي أن السلاسل غير مستقرة عند المستوى الأصلي، لذلك نقوم بإجراء اختبار الاستقرار عند الفروق الأولى حيث كانت النتائج كالآتي:

(جدول (3–3) جدول يبين نتائج اختبار ADF عند الفروق الأولى (1^{st} diference)):

المتغير	اختبار ديكي – فولر الموسع (ADF) عند الفروق الأولى		
	بدون ثابت	مع ثابت	مع ثابت واتجاه زمني

II	0.0000	0.0000	0.0000
IDP	0.0001	0.0004	0.0065

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

يلاحظ من الجدول رقم (3-3) استقرار السلاسل الزمنية جميعها عند المستوى الأول وذلك عند مقارنة قيم prob مع مستوى الدلالة حيث تم قبول الفرض البديل.

بعد أن قمنا بإجراء اختبار جذر الوحدة ولاحظنا أن المتغيرات جميعها مستقرة عند نفس المستوى (الفرق الأول) أي أنها متكاملة من نفس الدرجة ودرجة تكاملها هي الواحد وبالتالي يمكننا إجراء اختبار جوهانسون للتكامل المشترك، ولكن بدايةً نبدأ بتحديد درجة تباطؤ النموذج وذلك كالآتي:

2- تحديد درجات التباطؤ(التأخير):

من خلال اختبار Estimate var واختبار Lag length criteria حيث كانت النتائج كالآتي:

(جدول (4-3): جدول يبين نتائج اختبار تحديد درجات التباطؤ):

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-732.9096	NA	6.50e+18	48.99397	49.08739	49.02386
1	-676.1055	102.2474*	1.93e+17*	45.47370*	45.75394*	45.56335*
2	-675.7008	0.674413	2.46e+17	45.71339	46.18045	45.86281

* indicates lag order selected by the criterion

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

يلاحظ أن كل الاختبارات معنوية عند درجة تأخير واحدة (p=1)، وسنقوم بتطبيق اختبار جوهانسون.

3- تطبيق اختبار جوهانسون Johansen:

نقوم بتطبيق اختبار جوهانسون للتأكد من وجود علاقة تكامل بين المتغيرات وهل هي علاقة طويلة الأجل أم لا، وقد كانت النتائج كالآتي:

(جدول (3- 5): جدول يبين نتائج اختبار جوهانسون):

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.168623	6.748159	15.49471	0.6071
At most 1	0.039466	1.207985	3.841466	0.2717

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.168623	5.540174	14.26460	0.6726
At most 1	0.039466	1.207985	3.841466	0.2717

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

من خلال الاختبار الأول (Trace) والاختبار الثاني أيضاً (Maximum Eigenvalue) نلاحظ عدم وجود علاقة تكامل مشترك على المدى الطويل ولذلك سوف نستخدم نموذج VAR بهدف دراسة العلاقة على المدى القصير.

4- تقدير نموذج VAR:

من خلال قائمة quick واختيار estimate var ثم Unrestricted VAR واختيار درجة التأخير (1) كانت النتائج:

(جدول (3- 6): جدول يبين نتائج تقدير نموذج VAR):

	II	IDP
II(-1)	0.832521	1.513584
	(0.12199)	(0.55348)
	[6.82460]	[2.73468]
IDP(-1)	0.023796	0.877867
	(0.01741)	(0.07897)
	[1.36716]	[11.1163]
C	4489.474	-34295.14
	(4299.48)	(19507.3)
	[1.04419]	[-1.75806]
R-squared	0.865446	0.948028
Adj. R-squared	0.855835	0.944316
Sum sq. resids	2.39E+09	4.91E+10
S.E. equation	9231.812	41885.98
F-statistic	90.04732	255.3779

Log likelihood	−325.4522	−372.3334
Akaike AIC	21.19046	24.21506
Schwarz SC	21.32924	24.35383
Mean dependent	53833.09	249989.9
S.D. dependent	24314.02	177502.3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

من خلال الجدول السابق يمكننا كتابة نموذج VAR للعلاقة بين الاستثمار الصناعي والناتج المحلي الصناعي بالشكل الآتي:

IDP = 1.51358383833*II (−1) + 0.877867028107*IDP (−1) − 34295.1444786

يلاحظ أن النموذج المقترح يساعد على تفسير نسبة جيدة جداً (0.944) من حركة المتغير التابع **وهذا مايؤكده معامل التحديد المعدل (0.944)**، كما يلاحظ وجود **علاقة قوية وطردية بين الاستثمار الصناعي والناتج الصناعي ولكن على المدى القصير**، وهذا تؤكده أيضاً المعادلة السابقة حيث إن كل زيادة في الاستثمار الصناعي بمقدار (1.514) وحدة ستؤدي إلى زيادة الناتج الصناعي بمقدار وحدة واحدة، وذلك بفرض عدم تأثير بقية العوامل، كما يلاحظ ارتباط الناتج المحلي الصناعي الحالي بالناتج للسنة السابقة وذلك وفقاً لمعادلة var نفسها.

5- التحقق من صلاحية نموذج VAR المقدر:

من أجل اختبار صلاحية النموذج نقوم باختبار البواقي الناتجة عن المعادلات السابقة من خلال اختبار **autocorrelation LM test** حيث إن الفرض الصفري: لايوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء أو البواقي وكانت النتائج كالآتي، وذلك حتى 5 درجات تأخير:

(جدول (3- 7): جدول يبين نتائج اختبار البواقي):

VAR Residual Serial Correlation LM Tests

Sample: 1980 2011

Included observations: 31

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	0.567036	4	0.9667	0.139755	(4, 50.0)	0.9667
2	7.476197	4	0.1128	1.973519	(4, 50.0)	0.1129
3	3.375668	4	0.4970	0.855365	(4, 50.0)	0.4972
4	5.219869	4	0.2655	1.347144	(4, 50.0)	0.2657
5	7.598748	4	0.1074	2.008341	(4, 50.0)	0.1076

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

نلاحظ أن كل الاحتمالات غير معنوية وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

كما أن اختبار عدم التجانس جاءت نتائجه كالآتي:

(جدول (3- 8): جدول يبين نتائج اختبار عدم التجانس):

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)

Sample: 1980 2011

Included observations: 31

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
24.55954	12	0.6171

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

يلاحظ أن احتمالية Chi-sq تساوي 0.6171 أكبر من مستوى الدلالة وبالتالي نقبل الفرض الصفري أي سلسلة البواقي لها تباين متجانس، وبالتالي النموذج المقدر لايعاني من مشكلة عدم التجانس ولا من مشكلة الارتباط الذاتي.

أي أن النموذج السابق يمكن الاعتماد عليه لتوضيح طبيعة العلاقة بين الاستثمار الصناعي والناتج المحلي الصناعي.

6- اختبار سببية Granger:

من خلال اختبار سببية جرينجر وذلك لتحديد اتجاه العلاقة حيث كانت النتائج كالتالي:

(جدول (3- 9): جدول يبين نتائج اختبار سببية جرينجر):

Pairwise Granger Causality Tests

Sample: 1980 2011

Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
II does not Granger Cause IDP	31	7.47848	0.0107
IDP does not Granger Cause II		1.86912	0.1825

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

نلاحظ من الجدول رقم (9-3) قبول الفرض البديل بالنسبة إلى اتجاه العلاقة الأول، أي أن الاستثمار الصناعي سبب في تزايد الناتج المحلي الصناعي، بينما، ووفقاً لمعطيات الجدول أيضاً فإننا نقبل الفرض الصفري بالنسبة إلى السببية الثانية أي الناتج المحلي الصناعي ليس سبباً للاستثمار الصناعي، أي أن **العلاقة تتجه من الاستثمار نحو الناتج وليس العكس.**

7- تحليل الصدمات:

نقوم باختبار تحليل الصدمات أو اختبار الاستجابة لتبيان مدى استجابة المتغير التابع (الناتج الصناعي) لتغيرات المتغير المستقل (الاستثمار الصناعي) حيث كانت نتائجه كالآتي:

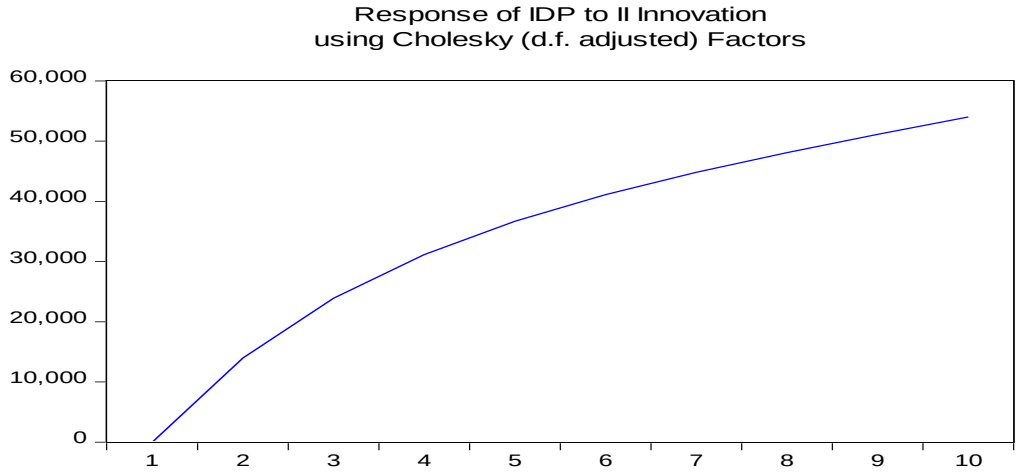

(شكل رقم(3): شكل يبين تطور استجابة الناتج الصناعي لحدوث تغير في الاستثمار الصناعي).

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3) أن حدوث تغير في الاستثمار الصناعي سيؤدي إلى حدوث تغير إيجابي في الناتج الصناعي ولكن هذا التغير يحصل بعد فترة قصيرة (أقل من فترة واحدة) ويتزايد مع مرور الوقت، وهذا دليل آخر على العلاقة الطردية والقوية بين المتغيرين.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

1-الاستنتاجات:

1. لاحظنا وجود علاقة طردية وقوية بين متغيري الاستثمار الصناعي والناتج الصناعي، أي أن زيادة الاستثمار الصناعي تعني زيادة الناتج الصناعي والعكس صحيح، ولكن هذه العلاقة اقتصرت على المدى القصير وهو مايعني تحقق الفرض الأول والثاني، وذلك وفقاً لنتائج التحليل القياسي، حيث سجل معامل التحديد المعدل قيمة (0.944) أي أن (94.4%) من تغيرات المتغير التابع (الناتج الصناعي) تفسرها تغيرات المتغير المستقل (الاستثمار الصناعي).
2. تبين لنا أيضاً أن هذه العلاقة كانت وحيدة الاتجاه من الاستثمار باتجاه الناتج وليس العكس؛ أي أن الفرض الثالث محقق، وهذا يؤكد مجدداً على موضوع أن الاستثمار أساس أي نمو اقتصادي.
3. لاحظنا أن استجابة الناتج الصناعي لتغيرات الاستثمار تحدث بشكل شبه فوري وذلك وفقاً لاختبار تحليل الصدمات (أقل من فترة واحدة)، وهذا ما يؤكد مجدداً على قوة الترابط بينهما وإن كانت على المدى القصير.

2-التوصيات:

1. ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام والدعم للقطاع الصناعي باعتباره من القطاعات المهمة في الاقتصاد، والعمل على تحفيز الاستثمار في هذا القطاع وتنميته بما يكفل تحسن العلاقة بين الاستثمار الصناعي والنمو الصناعي وخاصةً على المدى الطويل، وقد تكون صياغة قانون خاص بالصناعة والاستثمار الصناعي من الخطوات الجيدة في هذا الشأن، وأيضاً لابد من العمل على تحسين مناخ الاستثمار الصناعي من خلال تقليل الروتين والبيروقراطية، والعمل على معالجة مشكلة التمويل التي يعاني منها المستثمرون في القطاع الخاص الصناعي خاصةً.

2. تبسيط إجراءات إنشاء الشركات والمصانع بشكل عام والسعي لإحداث مناطق صناعية في كل المدن السورية بحيث تصبح أماكن جذب استثماري بما يسهم بتعزيز دور الاستثمار الصناعي في عملية النمو والتنمية.

الخاتمة:

لقد تعرفنا من خلال هذه الدراسة إلى التطورات التي حصلت على الواقع الاستثماري في سورية وأهم التشريعات والقوانين الاستثمارية وخاصةً ما تعلق منها بالاستثمار الصناعي، كما بينا من خلالها أهم الخصائص المتعلقة بالقطاع الصناعي، سواء لناحية إسهامه في تكوين الناتج المحلي أو لناحية تشغيل اليد العاملة، كما بينا تطور قيم كل من الاستثمار الصناعي والناتج الصناعي خلال المدَّة المدروسة، وتوصلنا من خلال الدراسة لتحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرات السابقة وذلك باستخدام التحليل القياسي للعلاقة بين الاستثمار الصناعي والناتج الصناعي والتي كانت علاقة قوية وطردية ولكنها قصيرة المدى، وهو مادفعنا للتوصية بضرورة إيلاء المزيد من الجهد لتعزيز دور الاستثمار الصناعي كسبيل لتعزيز دور القطاع الصناعي.

المراجع:

المراجع العربية:

- أبودان، محمد صافي. *واقع الصناعة في سورية*، مجلة الصناعي (2015/10/31)، دمشق، سورية، تاريخ الزيارة(2018/7/21) عن الموقع:
  http://alsenaee.com/2015/10/31/the-reality-of-the-industry-in-syria/
- الجندي، خزامى. الاستثمار في الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة دمشق، المجلد26، العدد2، 2010. ص613.
- الصايغ، كارول. *دراسة تحليلية لواقع القطاع الصناعي السوري ومساهمته في الاقتصاد الوطني*، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد36، العدد2، 2014. ص45.
- اللحام، فؤاد. *الصناعة السورية وتحديات المستقبل*، ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثالثة والعشرون، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق، سورية، ص2.
- المصبح، عماد الدين. *محددات التضخم في سورية خلال المدَّة 1970-2004*، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، الكويت، 2006/4، ص13.
- بن يوب، لطيفة, عوار، عائشة, خرافي، خديجة. *أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي بالجزائر*، مجلة جامعة ميونيخ (MPRA)، العدد 91485، 2019.
- رشيد، ساطور, شكري، بن زغرور. *أثر تنويع الاستثمار الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر*. ورقة عمل رقم 78785، 2017/4/25، ص3.
- كنجو، كنجو, شموط، مروان. *أسس الاستثمار*، جامعة عين شمس، الجزائر، 2008. ص10.
- نجاة، أيت, علي، عبيدات. *الاستثمار في إطار التنمية المستدامة*. رسالة ماجستير، جامعة عبد الرحمن ميرة، الجزائر، 2017. ص8.

التقارير والدوريات:

- التقرير السنوي التاسع للاستثمار في سورية، هيئة الاستثمار السورية، 2015. ص15.

- المجموعة الإحصائية السورية، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، سورية.

المراجع الأجنبية:

- *Bakari, S; Mabrouki, M; Elmakki, A. The Impact of Domestic Investment in the Industrial Sector on Eonomic Growth with Partial Openness, MPRA Journal, No81039, aug 2017.*
- *Hall, Shane, How Does Investment Affect Productivity & Economic Growth?, 3/3/2019: https://bizfluent.com/info-10010620-investment-affect-productivity-economic-growth.html*
- *Rekhi, S, Investment Multiplier: Definition, Logic and Assumptions, page: http://www.economicsdiscussion.net/multiplier/investment-multiplier/investment-multiplier-definition-logic-and-assumptions/20789*
- *Senibi, V& others. Industrial Sector Investment and Industrial Growth in Nigeria, International Journal of English Literature and Social Sciences, vol 2, issue4, aug 2017.*
- *World Bank Data, World Bank, 2016.*